مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:06/ العـدد:01 (2023)، ص 467-478.
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

الأهمية الاقتصادية للسياحة في الجزائر في ظل التوجه نحو التنويع الاقتصادي

Economic Importance of Tourism in Algeria in Light of the Trend Towards Economic Diversification.

ساعد بوراوي [1]*،

[1] المركز الجامعي العقيد سي الحواس بريكة (الجزائر) . saad.bouraoui@cu-barika.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/16 تاريخ القبول: 2023/02/02 تاريخ النشر: 2023/03/01

مستخلص:

تتناول هذه المقالة الأهمية الاقتصادية للسياحة في الجزائر في ظل التوجه نحو التنويع الاقتصادي، وذلك من خلال استعراض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي و التشغيل و مساهمتها النسبية في الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة 2016-2019 ، وذلك بعد توجه السلطات العمومية نحو إستراتيجية التنويع الاقتصادي خارج المحروقات، وقد خلص البحث إلى ضعف مساهمة القطاع في معظم المؤشرات الاقتصادية المدروسة بالرغم من الإمكانات المتنوعة التي تتمتع بها السياحة في الجزائر وهذا ما يقلل دورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الوقت الراهن.

الكلمات المفتاحية: الأهمية الاقتصادية للسياحة ؛ التنويع الاقتصادي ؛ المؤشرات الاقتصادية ؛ الميزان السياحي.

Abstract :

This article deals with the economic importance of tourism in Algeria in light of the trend towards economic diversification, by reviewing the contribution of this sector to the Gross Domestic Product and employment and its relative contribution to the total exports of Algeria during the period 2016-2019, after the shift of public authorities towards a strategy of economic diversification Outside of hydrocarbons.

The research concluded that the sector's contribution to most of the studied economic indicators is weak despite the diverse capabilities that tourism enjoys in Algeria, and this is what reduces its role in achieving economic diversification at the present time.

Keywords: Economic importance of tourism; Economic diversification; Economic indicators; Tourism Balance .;

JEL Classification: Z3 ; Z30 ; Z32

* المؤلف المرسل.

مقدمة

تشكل السياحة في الوقت الراهن صناعة قائمة بذاتها، وتعد من أكثر الصناعات نموا في العالم و تؤكد البيانات الصادرة عن المنظمة العالمية للسياحة (UNWTO) **قبل الجائحة**، على ارتفاع عدد السياح في العالم من 25 مليون سائح عام 1950 إلى أكثر من عام 2019 ، كما انتقلت الإيرادات التي ولدتها السياحة حول العالم من 2 مليار دولار إلى 9.2 تريليون دولار لنفس الفترة ،

وتشير إحصاءات المجلس العالمي للسفر و السياحة(WTTC) إلى أن السياحة تساهم بما يقارب من 10.4 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، وتمثل نسبة 30 %من الصادرات الخدمية حول العالم، كما توفر السياحة أكثر من 334 وظيفة ، وهو ما يعادل 10.6 % من مجموع العمالة العالمية.

ونظرا للأهمية الاقتصادية للسياحة في الاقتصاد العالمي ، تبنت الجزائر مخططا وطنيا للتنمية السياحية يرمي إلى تثمين المقدرات والإمكانات الطبيعية و البشرية التي تتمتع بها للاستفادة منها في تحقيق هذه التنمية و بالتالي ترقية هذا القطاع بما يحقق أهداف التنمية المطلوبة و التنويع الاقتصادي الذي تتجه إليه الجزائر حاليا، سيما وان أسعار البترول - المصدر المهيمن على هيكل الصادرات - غالبا ما تتعرض إلى انهيارات كبيرة في أسعارها العالمية وهذا ما يشكل خطرا كبيرا على استدامة برامج وخطط التنمية الاقتصادية داخل الدولة .

الإشكالية: بناء على ما سبق، يحاول هذا البحث الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي الأهمية الاقتصادية للسياحة في ظل التوجه نحو تنويع الاقتصاد الجزائري ؟

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- ✓ توضيح مفهوم التنويع الاقتصادي و متطلبات نجاحه.
- ✓ معرفة محاور الاستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية .
- ✓ قياس الأهمية الاقتصادية للسياحة في الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمتها في تحسين المؤشرات الاقتصادية المدروسة .
- ✓ بيان دور القطاع السياحي في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات.

منهج البحث: لتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، لتناسبه مع الاشكالية المطروحة، كما تم الاعتماد على أحدث الإحصائيات المنشورة المتوفرة من قبل الهيئات الوطنية والدولية المتخصصة.

1- مفهوم التنويع الاقتصادي و متطلبات نجاحه.

يعتبر التنويع الاقتصادي هدفا استراتيجيا في الدول والاقتصاديات التي تعاني عجزا هيكليا في تمويل نشاطها الاقتصادي الداخلي و هيكل صادراتها الذي يعتمد على مصدر وحيد في التجارة الدولية و المعاملات الخارجية ، ويأتي الخطر من كون هذا المصدر غالبا ما يكون قابلا للنضوب و النفاذ كالنفط والمواد الأولية التي تتعرض أسعارها العالمية للتذبذب وعدم الاستقرار والتدهور الشديد ، وهذا ما يؤدي إلى آثار سلبية على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويشكل عائقا أمام تحقيق النمو الاقتصادي ،

1-1: مفهوم التنويع الاقتصادي:

يمثل التنويع الاقتصادي إحدى الحلول الممكنة للخروج من دائرة الهيمنة السلعية لصالح الموارد الطبيعية في هيكل الاقتصاد الوطني ، وتحقيق اكبر عدد من مصادر الدخل من خلال خلق قطاعات جديدة تتميز بالقدرة على خلق القيمة المضافة العالية و توفير مناصب الشغل الجديدة و تجديد هيكل الإنتاج و الرفع من إنتاجيته ،

ويعرف التنويع الاقتصادي على انه " الرغبة في توجيه الاقتصاد نحو قطاعات سلعية أو خدمية متنوعة ذات إنتاجية كبيرة، أو نحو أسواق جديدة .وهو يعكس كذلك الرغبة في التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية وتخفيف وقع الأزمات والصدمات الخارجية على الاقتصاد المحلي وتعزيز صلات الترابط بين مختلف القطاعات"[1] (محمد أمين، 2017، صفحة 9).

ويعرف على أنه " الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الإرتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد.[2] (cuberes & Jerzmanowski, 2009, pp. 1270-1302)

ومهما تعددت التعاريف السابقة، فان جوهر عملية التنويع الاقتصادي يكمن في تحقيق خمسة جوانب أساسية وهي [3]: (بشير عودة، 2021، صفحة 48)

- ضمان عدم هيمنة قطاع معين على القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي.
- ضمان وجود أكثر من مورد مالي لتمويل الموازنات الاستثمارية للدولة، مع تفعيل دور الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في الأنشطة الاستثمارية.

- ضمان تنويع هيكل الصادرات بإنتاج عدد من السلع التي تساهم في تقليص اختلال الهيكل الإنتاجي وتعديل الميزان التجاري وتحقيق ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية.
- ضمان استقطاب متوازن للقوى العاملة فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص لعموم الاقتصاد القومي وعدم تركزها في مجال أو قطاع معين
- ضمان علاقات تجارية متوازنة مع أطراف أو أسواق متعددة، وعدم تركز واستحواذ سوق خارجية على الأهمية النسبية للتجارة الخارجية للدولة.

2-1 متطلبات نجاح التنويع الاقتصادي :

لكي يحقق التنويع الاقتصادي أهدافه لا بد من توافر المتطلبات التالية [4]: (عاطف لافي و عباس مكي، 2014، الصفحات 77-78)

- ✓ الاهتمام بقاعدة الموارد البشرية وتطوير رأس المال البشري.
- ✓ توفير الموارد المالية اللازمة لعملية التنويع الاقتصادي
- ✓ توفير بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي وإصلاح وتنسيق عمل السياسات المالية والائتمانية.
- ✓ تفعيل دور القطاع الخاص وتعزيز بيئة الأعمال.
- ✓ تعزيز ريادة الأعمال من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والمهارات
- ✓ تشجيع روح المبادرة والابتكار من خلال تحسين الوصول إلى المعلومات.
- ✓ تعزيز البيئة القانونية والتنظيمية وتشجيع الاستثمار الخاص سواء كان محلياً أم أجنبياً.
- ✓ إصلاح سوق العمل وإعادة تنظيم الحوافز للشركات والقوى العاملة.
- ✓ إعداد مناهج تعليمية متطورة تعتمد الذكاء ورفع المهارات والتنسيق مع متطلبات التشغيل.

2 استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر.

2-1 التعريف بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.

أعدت الجزائر منذ عام 2008 المخطط التوجيهي للتنمية السياحية آفاق 2030 المعروف ب "SDAT 2030" و الذي يعتبر الإطار المرجعي الذي تنفذ من خلاله الإستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة لغاية عام 2030 .

يشكل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة ويعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة وذلك من أجل الرقي الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد الوطني طيلة العشرينية القادمة ،وقد حدد هذا المخطط خمسة أهداف كبرى لتنفيذ سياسة جديدة وهي [5]: (الوكالة الوطنية لتطوير السياحة، 2021)

- ترقية اقتصاد بديل للمحروقات.
- تثمين صورة الجزائر و جعلها مقصدا سياحيا بامتياز.
- تنشيط التوازنات الكبرى و انعكاسها على القطاعات الكبرى.
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي مع مراعاة خصوصية كل التراب الوطني.
- العلاقة الدائمة بين ترقية السياحة و البيئة.

إن الأهداف المحددة أعلاه، تشكل تحديا حقيقيا للسلطات العمومية، و يتطلب تنفيذها إرادة قوية من أعلى السلطات، وتنسيقا فاعلا بين مختلف المتدخلين في النشاط السياحي.

2- 3 أهداف المخطط الاستراتيجي للتنمية السياحية آفاق 2030.

تستهدف السياسة السياحية الجديدة ضمن هذا المخطط جملة من الأهداف العامة وهي :

- تحسين التوازنات الكلية: التشغيل ،النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار.
- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى (الصناعة التقليدية، النقل الخدمات ألصناعة الشغل) .
- المساعدة على مجمعة المبادلات والانفتاح سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.
- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية: ويتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة من مجمل حلقة التنمية السياحية (ربط الاجتماعي بالاقتصادي وبالبيئة).
- ثمين التراث التاريخي، الثقافي والشعائري: فكون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة ،فان استراتيجيات السياحة المتواصلة و المستدامة عليها احترام التنوع الثقافي وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية.
- التحسين الدائم لصورة الجزائر: يرمي برنامج بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية، ضمن آفاق تجعل منها سوقا هامة وليست ثانوية.

الجدول رقم (01): خطة الأعمال بالأرقام لسنة 2007-2015.

السنة	2007	2015

عدد السواح	1.7 مليون	2.5 مليون
عدد الأسرة	84.869 يعد تأهيلها	75000 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الخام	%1.7	%3
إيرادات (مليون دولار)	250	1500 الى 2000
مناصب الشغل مباشرة وغير مباشرة	200.000	400.000
تكوين مقاعد بيداغوجية	51200	91600

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، برنامج الأعمال ذات الأولوية، ص18.

من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى التطور الخاص بعدد السياح المتوقع مع نهاية الفترة كان في حدود 1.47 ضعف ما هو محقق سنة 2007 أما عدد الآسرة فإن مستوى التطور المستهدف حدد ب1.8 ضعف ما هو متاح لتصبح الطاقة الإجمالية مساوية لـ 159868سريرا.

أما مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام فكانت بمعدل تطور قدر ب 1.3مرة مع نهاية الفترة 2015 في حين قدرت الزيادة في الإيرادات السياحية بما يقارب 7 إلى 9 مرات أضعاف مقارنة بسنة 2007 بينما قدرت الزيادة في عدد المناصب التي يوفرها قطاع السياحة في حدود الضعف مقارنة بما هو موجود سنة 2007 كما وضعت الخطة تصور لتطوير اليد العاملة المؤهلة في نهاية الفترة لتبلغ المناصب البيداغوجية المتاحة 142800مقعدا بيداغوجي.

وقد اعتمد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمس آليات وهي كالتالي:

الآلية الأولى: هي مخطط وجهة الجزائر لتحسين صورة الجزائر كبلد سياحي.

الآلية الثانية : تطوير الأقطاب السياحية، بإنشاء ستة أقطاب للامتياز السياحي موزعة على كامل التراب الوطني .

الآلية الثالثة : مخطط الجودة السياحية، الذي يهدف إلى ترقية المؤسسات الفندقية بما يتطابق مع المعايير المعمول بها دوليا وخاصة للمؤسسات السياحية المصنفة، حيث بلغ عدد المؤسسات المنخرطة في مخطط الجودة السياحية إلى غاية نهاية 2020 ، 451 مؤسسة موزعة كما يلي: 226 مؤسسة فندقية ، 200 وكالة للسياحة و الأسفار و18 مطعما و7 محطات حموية [6]. (احصاءات مديرية مخطط جودة السياحة، 2021)

الآلية الرابعة: مخطط الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من اجل تقاسم المنافع و المخاطر المحتملة بين الطرفين .

الآلية الخامسة: **مخطط تمويل السياحة**، الذي يرمي إلى تسهيل الاستثمارات الوطنية والأجنبية في هذا القطاع و ضمان الحصول على التمويلات البنكية اللازمة.

3 الأهمية الاقتصادية للسياحة في الجزائر.

تعتبر السياحة من الأنشطة التي تؤثر في العديد من القطاعات الاقتصادية ، وتشير الدراسات التي أجرتها منظمة السياحة العالمية إلى أن النشاط السياحي يؤثر في أكثر من 50 نشاطا داخل الاقتصاد، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك من خلال ما يعرف **بالمضاعف السياحي** الذي يحسب حسب الصيغة التالية [7]: (محمود فوزي، 2007، صفحة 3)

الآثار الإجمالية للمضاعف = الآثار المباشرة + الآثار غير المباشرة + الآثار المستحدثة.

ويتم عادة قياس الأثر الاقتصادي للسياحة باستخدام المعادلة البسيطة التالية [8]:(الهيئة السعودية العليا للسياحة، 2001)

الأثر الاقتصادي للسياحة = المضاعف × متوسط إنفاق السائح × عدد السياح.

1-3 مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.

تشير الإحصاءات الصادرة عن المجلس العالمي للسياحة والسفر[9](WEF, 2019) إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي يصل إلى 10.4 % كما بلغ هذا المعدل 6.9% في أفريقيا، ويعتبر قطاع السياحة أكبر قطاع مكون للناتج المحلي في كثير من الدول غير البترولية، كما أن بعض الدول المصدرة للبترول أعطت للسياحة أهمية كبرى كقطاع رئيس في الاقتصاد الوطني ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر والسعودية ،كما تحاول الجزائر الاستفادة من المنافع الاقتصادية و الآثار الايجابية التي يولدها قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، والنمو الاقتصادي بصفة عامة.

الجدول رقم(02) : تطور حصة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2019/2016)

السنوات	2016	2019
الحصة المباشرة في GDP، الأثر المباشر* (%)	1.4	1.8
الحصة الكلية في GDP، الأثر الإجمالي ** (%)	6.6	5.6

المصدر: *وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية، (النسب الخاصة بالأثر المباشر).

الرابط: https://www.mta.gov.dz/?page_id=1101#el-f15c06ad

** المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC).(النسب الخاصة بالأثر الإجمالي).

من خلال الجدول نلاحظ تطور المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي حيث ارتفعت النسبة من 1.4 % عام 2016 إلى 1.8 % عام 2019 ، كما تراجعت المساهمة الإجمالية من 6.6 % عام 2016 إلى 5.6 % عام 2019، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف اثر

المضاعف السياحي في تنشيط الدورة الاقتصادية ،وكذا انخفاض عوائد الميزان السياحي الذي حقق مدخولا يقدر ب:206 مليون دولار في 2016 مقابل 165 مليون دولار في 2019 ،

ومن جهة أخرى ،يعود التأخر الذي سجلته الجزائر في هذا المؤشر إلى استمرار هيمنة قطاع المحروقات في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي ،بالإضافة إلى عدم الاهتمام الكافي لهذا القطاع من طرف السلطات العمومية ، حيث رتبت الجزائر في مؤشر تنافسية السفر والسياحة – المؤشر الفرعي أولوية السفر والسياحة – لسنة 2019 في المرتبة 116عالميا من مجموع 140 بلدا[10]. (WEF, 2019)

2-3 مساهمة السياحة في التشغيل .

يمثل قطاع السياحة مصدرا رئيسيا للتوظيف والتشغيل، و يوصف بأنه قطاع كثيف العمالة حيث تشير الإحصائيات إلى أن اقتصاد السياحة استوعب أكثر من 334 مليون شخص على المستوى العالمي حسب تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة لسنة 2019 ، كما تشير الدراسات في هذا المجال إلى أن الفرص الوظيفية في قطاع السياحة تنمو بما يقارب الضعف مقارنة بالقطاعات الأخرى، وتمثل حوالي نسبة 10,6% من العمالة على المستوى العالمي، أي أن كل 12 وظيفة مستحدثة، توجد منها وظيفة واحدة ضمن قطاع السياحة وأن بناء غرفة فندقية جديدة توفر ثلاث فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، ومن هذا المنطلق تعد التنمية السياحية ضرورة ومخرجا للحد من أزمة البطالة التي تعاني منها اغلب الدول في العالم .

الجدول رقم(03): حصة قطاع السياحة في العمالة المباشرة وغير المباشرة لعام 2019.

العمالة المباشرة		العمالة المباشرة و غير المباشرة	
عدد المشتغلين (ألف)	النسبة من إجمالي العمالة %	عدد المشتغلين (ألف)	النسبة من إجمالي العمالة %
320	3	634.1	5.8

Source : World Travel &Tourism Council (2020): Travel and Tourism Economic Impact 2019.

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، تبين أن قطاع السياحة قد استقطب ما 634 ألف وظيفة بطريقة مباشرة وغير مباشرة أي ما يمثل 5.8 % من مجموع اليد العاملة في الاقتصاد ،وهو معدل اقل من المعدل العالمي المقدر ب 10.6 %، غير أن الجزائر حققت الرقم المستهدف في الخطة المتمثل في400 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر في عام 2015 [11].

(وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2008، صفحة 18)

3-3 مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات.

ميزان المدفوعات عبارة عن سجل منظم يتكون من جانبين:

- **جانب مدين** تدرج ضمنه كافة العمليات التي تدفع فيها الدولة مقابل ما تستورده من الخدمات من العالم الخارجي، **والجانب الدائن** تدرج به كافة العمليات التي تحصل منها الدولة على النقد الأجنبي مقابل ما تصدره من الخدمات الى العالم الخارجي.

تعتبر السياحة إحدى الصادرات غير المنظورة في ميزان المدفوعات وتتضح أهمية قطاع السياحة من خلال رصيد الميزان التجاري السياحي الذي يمثل الفرق بين مداخيل السياحة المستقبلة (السياحة القادمة) ونفقات السياحة العكسية (سياحة المواطنين خارج بلدهم)، فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري سلبية وكان التأثير الصافي للميزان التجاري السياحي ايجابيا فانه قد يغير العجز في الميزان التجاري إلى فائض أو يخفف منه على الأقل ،أما إذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري ايجابية وكان التأثير الصافي للميزان السياحي ايجابيا ،سيساعد ذلك التأثير في زيادة تلك الايجابية في الميزان التجاري وبالتالي سوف ينعكس التأثير ايجابيا على ميزان مدفوعات الدولة[12] . (بوراوي، 2017، الصفحات 218-219)

والجدول الموالي يستعرض تطور رصيد الميزان السياحي في الجزائر للفترة من 2016 إلى غاية 2019.

الجدول رقم (04) :رصيد الميزان السياحي في الجزائر للفترة :2016-2019

الوحدة :(ألف دولار أمريكي) .

البيان	2016	2017	2018	2019
العائدات السياحية	209	141	169	165
النفقات السياحية	475	580	494	500
الرصيد	- 266	- 439	- 325	- 335

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة والصناعة التقليدية، على الرابط:

https://www.mta.gov.dz/?page_id=1101#el-f15c06ad

نلاحظ من الجدول أن رصيد الميزان السياحي في الجزائر سجل عجزا هيكليا متواصلا خلال السنوات 2016 إلى 2019 ، وهذا يدل على أن النفقات السياحية التي يصرفها المقيمون الجزائريون في السياحة الدولية في المجموع ، كانت اكبر من العائدات السياحية الناتجة عن السياحة الدولية الوافدة، وهو ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ، ويؤدي إلى تقلص الموارد من العملات الأجنبية. ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض مؤشر عدد الوافدين الأجانب إلى الجزائر، حيث لم يتعد عددهم في سنة 2019 حسب إحصاءات وزارة السياحة الجزائرية **3.2 مليون** سائح، يمثل منهم الجزائريين المقيمين في الخارج نسبة 20 %، وبالمقابل ارتفاع

السياحة العكسية التي بلغت في نفس العام 5.7 مليون سائح اغلبهم باتجاه الجارة تونس(50%)، و فرنسا (24%)و السعودية(6%) حسب هذا الترتيب.

و من المهم التذكير إلى أن العائدات السياحية المسجلة تحت بند السفر، لا تشمل كل الإيرادات السياحية حيث أن معظم التبادل يجري في سوق العملات الموازية وخاصة من قبل الجزائريين المقيمين في الخارج وذلك بمناسبة زيارتهم لعائلاتهم.

الجدول رقم (05): عائدات السياحة الدولية كنسبة من الصادرات للفترة 2016-2019 .

الوحدة: ألف دولار

البيان	2016	2017	2018	2019
العائدات السياحية	209	141	169	165
مجموع الصادرات %	0.75	0.45	0.44	0.40

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط التالي:

https://data.worldbank.org/indicator/ST.INT.RCPT.XP.ZS?locations=DZ

يبين الجدول أعلاه، الأهمية النسبية للعائدات السياحية من مجموع الصادرات ، وهي نسب تتجه نحو الانخفاض سنويا بسبب هيمنة المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية، وعدم قدرة الاقتصاد الجزائري على تنويع صادراته خارج المحروقات للخروج من هذه الوضعية غير الملائمة .

ويرجع السبب أيضا في تراجع هذا المؤشر إلى ضعف الإنفاق السياحي للأجانب واغلبهم من السياح التونسيين الذين يتميزون بعدم الميل للإنفاق و المبيت لدى الأصدقاء أو في المؤسسات الفندقية غير المصنفة، كما أن فئة الجزائريين المقيمين في الخارج تلجأ إلى عائلاتها في مواسم العطل و لا ترتاد المؤسسات السياحية إلا فئة قليلة، وهو ما أدى الى انخفاض العائدات السياحية، وبالتالي التأثير السلبي على هذا المؤشر كما تظهره النسب في الجدول.

الخلاصة

تتمتع الجزائر بمؤهلات سياحية طبيعية و جغرافية متنوعة، بالإضافة إلى تنوع موروثها الثقافي والتاريخي الذي تزخر به بعض المناطق السياحية منها ما هو مدرج في قائمة اليونسكو، هذه المؤهلات لو تم استغلالها بالوجه المطلوب وتوفير البيئة الجاذبة لأصبحت مقصدا سياحيا عالميا ذو سمعة اقليمية و دولية.

و من خلال تحليل الارقام المعروضة في الجداول السابقة، تبين أن معظم المؤشرات التي تم دراستها جاءت نتائجها متواضعة ولم تحقق الأهداف الموضوعة في المخطط التوجيهي للتهيئة

السياحية آفاق 2030، حيث كانت الاستثمارات المنجزة بنسبة لا تتعدى 5 %، بسبب توقف العديد من المشاريع الاستثمارية السياحية، بالإضافة إلى الاهتمام المتأخر بالقطاع السياحي الذي بدأ العمل بالمخطط ابتداء من 2008 فقط.

و بناء على النتائج التي توصلنا إليها سابقا وحتى يكون لقطاع السياحة مساهمة فعالة في تحقيق التنويع الاقتصادي المنشود، فإننا **نوصي** بما يلي:

1-التسريع في وتيرة الاستثمارات المتوقفة و اتخاذ التدابير اللازمة لإعادة بعثها من جديد و مرافقتها من طرف الهيئات الوصية وطنيا ومحليا.

2-تشجيع السياحة الداخلية باعتبارها محركا لتنمية السياحة بوجه عام وذلك للتقليل من الآثار السلبية للسياحة العكسية.

3-تشجيع وترويج السياحة الصحراوية باعتبارها منتجا سياحيا تتمتع فيه الجزائر بمزايا تنافسية في حوض البحر الأبيض المتوسط.

4-تبني نهج الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق المكاسب الكامنة والترويج للوجهة السياحية الجزائرية .

5-تحسين مستوى الخدمات السياحية بتشجيع المؤسسات السياحية في الانخراط في مخطط الجودة الذي أعدته الوزارة الوصية.

6- حوكمة قطاع النقل الجوي و إعادة هيكلته باعتماد شراكات أجنبية للرفع من مستوى أداء الخطوط الجوية الجزائرية مقارنة بما تقدمه الشركات الأجنبية من خدمات بأسعار تنافسية في هذا المجال.

7- إنشاء بنك متخصص في الاستثمار السياحي .

8- ضرورة التقييم المرحلي لخطة الأعمال كل 5 سنوات لمعرفة نقاط الضعف والتهديدات التي تحيط بهذا القطاع.

9- الاستفادة من التجارب السياحية الناجحة للدول المتشابهة مع حالة الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

1 د محمد أمين لزعر " **الدول العربية وتنويع الصادرات** " سلسلة جسور التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 135، السنة 2017، ص 9.

[2] Cuberes ,D and Jerzmanowski ,M , "**Democracy Diversification and Growth, Reversals**" ,Economic Journal ,N0119,October 2009,PP 1270-1302.

[3] أ. د بشير عودة الطائي " **دور و أهمية التنويع الاقتصادي في العراق، الشروط و آليات القياس، دراسة كمية للسنوات 2003-2019** "، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة البليدة، المجلد 17، العدد 26، السنة 2021، ص 48.

[4] د. عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة " **التنويع الاقتصادي ، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**" مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة ، المجلد الثاني، العدد 31، 2014، ص. 77-78.

[5] الوكالة الوطنية لتطوير السياحة، على الرابط التالي :**http://www.andt-dz.org** أطلع عليه يوم : 2021/11/17 الساعة. 19:36.

[6] وزارة السياحة والصناعة التقليدية، **إحصاءات مديرية مخطط جودة السياحة والضبط**، الرابط الالكتروني :https://www.mta.gov.dz/?page_id=1101#el-aa18bc69

[7] محمود فوزي شعوبي، **السياحة و الفندقة في الجزائر دراسة قياسية، 1974-2002** أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2007 ص3.

[8] الهيئة العليا للسياحة" **الأهمية و الأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة** "المملكة العربية السعودية2001.

[9] World Travel and Tourism Council (WTTC), Economic Impact Report, GLOBAL ECONOMIC IMPACT & TRENDS 2021, June 2021.P 6. In : https://wttc.org/Research/Economic-Impact

[10] WEF, The Travel and Tourism Competitiveness report 2019, in : https://www3.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2019.pdf.

[11] وزارة السياحة والصناعة التقليدية ، **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ،برنامج الأعمال ذات الأولوية** ، ص 18.

[12] بوراوي ساعد، "**تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر ،تونس والمغرب) –دراسة مقارنة –**" أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية ، جامعة الحاج لخضر باتنة1، 2017، ص ص218- 219.